



مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني

# تقرير حول أنشطة 2016

## إنجازات كبيرة قد تحققت



الإعلام - الرؤية: انطلاق مركز الإعلام والتحسيس والتوثيق



العمل الإنساني: محور أساسي



آليات الأمم المتحدة : انتخابات مظفرة



خارطة الطريق: تحسيس قوي



«لقد قمنا بتنفيذ سياسة وبرامج لاستئصال مخلفات الرق وتعزيز الوحدة الوطنية، من خلال تسوية الإرث الإنساني وعودة اللاجئين. وسنعارض بقوة أنصار الأهداف العنصرية، والخصوصية، والقبلية أو الطائفية التي تهدد تماسكنا الاجتماعي ووحدة الوطنية. نحن شعب واحد يطمح إلى التغلب على الفقر، ويتطلع إلى بناء مجتمع يضمن العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات لجميع أبنائه، مجتمع تشكل فيه الكفاءة والامتياز والمواطنة معايير القيمة الوحيدة.»

فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز (خطاب  
التنصيب، يوم السبت 2 أغسطس 2014)

## رسالة المفوض



يلخص هذا التقرير أنشطة مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني لسنة 2016 و التقدم الكبير الذي أحرزته بلادنا في مجالات حقوق الإنسان والعمل الإنساني، وذلك بفضل الإرادة السياسية لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد عبد العزيز.

إن الخطوات الهامة التي أنجزت خلال عام 2016 تحت إشراف معالي الوزير الأول، السيد يحيى ولد حدمين، تتعلق بشكل رئيسي بانتخاب خبراء موريتانيين في عدد من هيئات المعاهدات للأمم المتحدة والمشاركة المتميزة والنشطة في القمة العالمية الأولى للعمل الإنساني في إسطنبول وتنفيذ خارطة الطريق حول استئصال الأشكال المعاصرة لرق، والتفاعل الإيجابي مع آلية الاستعراض الدوري الشامل ومع المقررين الخاصين ولجان المعاهدات، ناهيك عن الأنشطة التي قام بها القطاع لصالح الشرائح الهشة من المجتمع.

يمثل تفعيل مركز الإعلام والتحسيس والتوثيق التابع للمفوضية أحد أهم الإنجازات وهو الأداة الرئيسية للاتصال حول الوضع الحقيقي لحقوق الإنسان في البلاد، والتي تعرضت لحمولات خاطئة ولا أساس لها من قبل بعض المنظمات غير الحكومية المسيسة والمعادية للبلاد.

ستساهم هذه الهيئة الجديدة، بدون شك، في تطوير جهود التكوين وتحسين الخبرة في مجالات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتشكل شريكا أساسيا في خدمة الدولة والفاعلين العموميين وغير العموميين.

كما شهد عام 2016 مجهودا متواصلا في مجال تحسيس المواطنين حول حقوقهم، وخاصة الفئات المتضررة من مخلفات الرق، ساهم فيها الفقهاء ومنظمات المجتمع المدني. وفي هذا الإطار جابت عدة قوافل التراب الوطني لنقل رسالة القانون والمواطنة والمساواة والإخاء.

تمثل هذه الفرصة مناسبة للتذكير بإنشاء آلية وطنية للوقاية من التعذيب، وهي الثانية من نوعها في المنطقة العربية، وهي هيئة تتماشى مع المعايير الدولية في هذا المجال.

وعلى صعيد آخر، فإن موظفي القطاع، الذين أهنئهم بهذه المناسبة، قد تلقوا سلسلة من التكوينات على المستويين الوطني والدولي في إطار توجه جديد يهدف إلى تعزيز قدرات المصادر البشرية.

كما أئتمز هذه الفرصة لتقديم خالص شكرنا لشركائنا على مواكبتهم ودعمهم المتواصلين.

وأخيرا، تبقى الآفاق واعدة، وتجلي في عدة ميادين هي : تعزيز التماسك الوطني واستئصال مخلفات الرق والتفاعل مع الآليات الدولية والتدخلات الإنسانية، وتعزيز وتخصص وتكوين المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان وغيرها من الفاعلين الآخرين المعنيين.

### مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني

الشيخ التراد ولد عبد المالك

موريتانيا وحقوق الإنسان.....	ص 5
العمل الإنساني: محور أساسي بالنسبة للمفوضية.....	ص 10
خارطة الطريق لاستئصال الأشكال المعاصرة للرق: مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني على الخطوط الأمامية للتحسيس.....	ص 17
مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني - الشركاء: شهادات الارتياح.....	ص 17
مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني: المهام والهياكل.....	ص 18



فريق حيوي من أجل مهمة نبيلة





## موريتانيا وحقوق الإنسان

**في عام 2016، قامت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني بعدة أنشطة في إطار مهمتها لتنفيذ السياسة الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان ...**

في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان، تولت المفوضية هذه السنة تنسيق إعداد التقارير الدورية حول تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وبروتوكول مابوتو الخاص بحقوق المرأة، واتفاقية حقوق الطفل والاتفاقية الدولية حول حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وتقرير الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل.

وفي إطار استئصال مخلفات الرق، وبالإضافة إلى تشكيل شبكات الجمعيات الصحفية حول محاربة الأشكال المعاصرة لرق، تم تنظيم عدة حملات تحسيسية لفائدة قادة المجتمع المدني و وسائل الإعلام حول التشريعات المناهضة لمخلفات الرق. وفي نفس السياق أيضا، قيم يانعاش وبت واسع للبرامج الحوارية حول عدم شرعية الممارسات الاسترقاقية.

وفي مجال الوقاية من التعذيب وطبقا لروح البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، التي صادقت عليها موريتانيا في شهر أكتوبر 2012، تم إنشاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب. وإن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني، التي وفرت الرعاية لإنشاء هذه الهيئة، قد نظمت دورة تكوينية لصالح أعضائها

بدعم من جمعية الوقاية من التعذيب.

وبهذا تكون موريتانيا البلد العربي الثاني الذي أنشأ آلية وطنية للوقاية من التعذيب.

في جنيف، أعلنت اللجنة الفرعية للوقاية من التعذيب عن سعادتها لمواكبة وتشجيع إنشاء هذه الآلية والتي تعتبر خطوة هامة وإيجابية للغاية.

في هذا الإطار، وللمرة الأولى قامت بعثة من لجنة الفرعية للوقاية من التعذيب، برئاسة السيدة كاثرين بوليت، بزيارة موريتانيا خلال الفترة من 24 إلى 28 أكتوبر 2016 حيث عقدت، في مناسبتين، اجتماعات مع مسؤولي مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني.

وخلال جلستي العمل، سلط مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني الضوء على مختلف الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الموريتانية في إطار الوقاية من التعذيب وأجاب على التعليقات والملاحظات التي أبدتها البعثة خلال إقامتها في موريتانيا.

كما التقى وفد اللجنة الفرعية مع الوزير الأول، ووزراء العدل والدفاع والداخلية واللامركزية والشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة، و نائب رئيس المحكمة العليا، والمدعي العام لدى المحكمة العليا، ونقيب هيئة المحامين، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة في موريتانيا. وفي بيان لها، صرحت رئيسة وفد اللجنة الفرعية

كاثرين بوليت قائلة: «عقدنا لقاءات مثمرة عاينا خلالها إرادة الحكومة لدعم الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب. وإن هذه المشاركة وهذا الالتزام من قبل جميع الأطراف المعنية مشجعان جدا.»

كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال إقامته في موريتانيا، عقد وفد اللجنة الفرعية عدة جلسات عمل مع الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب ورافقها في زيارة إلى السجن المدني بنواكشوط، متهجاً برؤيتها تبدأ أنشطتها.

## التفاعل مع الآليات الدولية

دفاعاً عن السياسة الوطنية لحقوق الإنسان، كانت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني حاضرة في جميع المحافل، من خلال المشاركة بنشاط وكفاءة على وجه الخصوص في الدورة الواحدة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، واجتماع اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، والمنتدى الإقليمي للشركات وحقوق الإنسان بالدوحة (قطر). من 19 إلى 20 أبريل 2016، ومنتدى بانجول حول العبودية وتجارة الرقيق والاستعمار والدوريتين العاديتين الثامنة والخمسين والتاسعة والخمسين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

وفي خطابه في الدورة العادية الثامنة والخمسين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي عقدت في أكتوبر 2016 ببانجول، أكد مفوض حقوق الإنسان

والعمل الإنساني بحضور ممثلين من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، و لجنة الخبراء الأفريقية حول حقوق ورفاهية الطفل والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، أن موريتانيا صادقت على مجمل النصوص الأفريقية لحقوق الإنسان وتواصل العملية الهادفة إلى إدراجها في النظام القانوني الوطني، مذكراً بأن المادة 80 من الدستور الموريتاني تنص على أسبقية الإتفاقات الدولية المصادق عليها عندما يتم نشرها.

وفيما يتعلق بالتحفظات المقدمة حول المعاهدات التي صادقت عليها البلاد، أوضح المفوض أنها تحفظات خاصة تتعلق بأحكام مخالفة للدستور.

وأخيراً جدد التزام الحكومة الموريتانية بتنفيذ الإتفاقيات التي صادقت عليها بشكل كامل.

إن هذه الجهود المبذولة في إطار متابعة وتنفيذ الالتزامات بموجب المعاهدات، تعلق أيضاً باعتماد التقرير الوطني المقدم بموجب الجولة الثانية من آلية للاستعراض الدوري الشامل وتقديم التقرير الوطني حول تنفيذ اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

ونشير إلى أن ورشة اعتماد خطة العمل لتنفيذ توصيات الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل ستعقد يوم 10 ديسمبر القادم بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان.





## النجاح على المستوى الدولي



### التماسك الاجتماعي

في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وضع القطاع مشروع الإستراتيجية الوطنية لتعزيز التماسك الاجتماعي.

إن هذه الإستراتيجية المتعددة الأبعاد الهامة تشكل استجابة مناسبة لجميع الجوانب المرتبطة بإشكالية التماسك الاجتماعي، وخاصة جوانبه المتعلقة بحقوق الإنسان استئصال مخلفات الرق وأشكاله المعاصرة.

وينوي القطاع اعتماد مشروع الإستراتيجية هذا خلال عام 2017.

### الإعلام والتحسيس والتكوين والرؤية

تماشيا مع سياستها لترقية وتعميم ثقافة حقوق الإنسان، قامت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني بإنشاء مركز الإعلام والتحسيس والتوثيق.

ويقدم مركز الإعلام والتحسيس والتوثيق خدمات الإعلام لعامة الناس والمهنيين والباحثين في مجال حقوق الإنسان والعمل الإنساني، على المستوى الوطني والدولي. وفي هذا الإطار، يتوفر على مكتبة، ونظام إلكتروني للحفظ، والأدوات السمعية والبصرية للتحسيس وموقع على الإنترنت (www.cisd.mr) ونشرة إعلامية دورية (Nechra) ونظام للمحاضرات عن طريق الفيديو.

على الصعيد الدولي، وتقديرا للجهود التي تقوم بها موريتانيا خدمة لحقوق الإنسان، تم انتخاب عدة خبراء وطنيين في آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، و بالتحديد في لجنة حقوق الإنسان ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واللجنة الفرعية للوقاية من التعذيب. تضاف هذه النجاحات الأخيرة إلى تلك التي تحققت في سنوات 2010 و 2013 و 2015 على التوالي مع انتخاب بلادنا عضوا في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ونائبا لرئيس تلك الهيئة وفي لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

كما شاركت موريتانيا على أعلى مستوى من خلال حضور فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد عبد العزيز، القمة العالمية الأولى حول العمل الإنساني التي التأمّت خلال الفترة من 23 إلى 24 مايو 2016 في اسطنبول ( تركيا)، حيث دعا بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، قادة العالم في جميع مستويات الحكومة والمجتمع، إلى تحمل خمس مسؤوليات أساسية:

- الوقاية من النزاعات وإنهائها،
- احترام قواعد الحرب،
- عدم ترك أي شخص على الهامش،
- العمل بشكل مغاير على إنهاء الاحتياجات،
- الاستثمار في الإنسانية

كما يتولى التأطير الملائم لدورات التكوين وتحسين الخبرة وتعزيز القدرات لفائدة موظفي المفوضية وشركائها في مجال حقوق الإنسان والعمل الإنساني. وعلاوة على ذلك، فإن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني تقوم بالتوظيف الأمثل لسياستها الاتصالية من خلال ضمان رؤية جيدة على شبكة الإنترنت من خلال موقعها [www.cdah.gov.mr](http://www.cdah.gov.mr) الذي يمكن تحديثه المنتظم المتصفح من متابعة أنشطة المفوضية والوصول إلى توثيق متخصص في مجال حقوق الإنسان.

## الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها موريتانيا في مجال حقوق الإنسان

### مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني

### الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية الإسلامية الموريتانية



صادقت موريتانيا على جميع المعاهدات و الموائيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي هي موضوع مراقبة على المستوى الدولي. و هي:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية

والسياسية، الذي صودق عليه في عام 2004؛

- إتفاقية حقوق الطفل التي صودق عليها في عام 1991؛

- إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي صودق عليها في عام 1988؛

- إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أشكال المعاملات اللاإنسانية أو المهينة، التي صودق عليها في عام 2004؛

- إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي صودق عليها في عام 2000؛

- إتفاقية الدولية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، التي صودق عليها في عام 2012؛

- إتفاقية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي صودق عليها في 2008؛

- إتفاقية حماية حقوق الأشخاص من الاختفاء القسري، التي صودق عليها في عام 2012؛

- البروتوكول الاختياري لمعاهدة مناهضة التعذيب وغيره من أشكال المعاملات اللاإنسانية أو المهينة، الذي صودق عليه في عام 2012.

- وعلى المستوى الإفريقي، صادقت موريتانيا على:

- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب،

- إتفاقية حقوق ورفاه الطفل،

- بروتوكول مابوتو حول حقوق المرأة في إفريقيا،

- البروتوكول القاضي بإنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

ومن خلال الموافقة تكون الدولة طرفا في النصوص المذكورة أعلاه و تعتزم الحكومة الشروع في حوار بناء مع جميع أجهزة معاهدات الأمم المتحدة وللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وكذا لجنة حقوق ورفاه الطفل.



## شراكة مثمرة

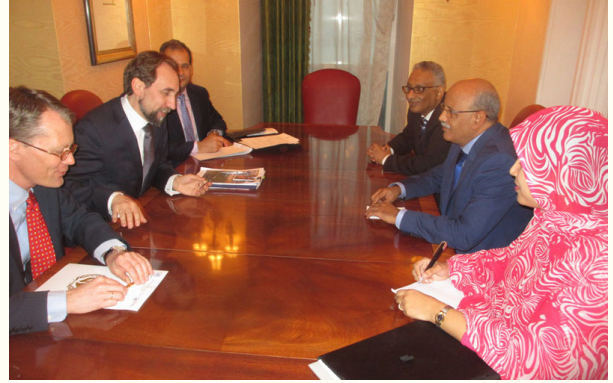
وبهذه المناسبة، زار الوزير الأول مختلف مصالح هذا المركز وتابع عرضا مفصلا قدمه منسقه، حول هيكل ومهام وأدوات عمل ومجالات تدخل المركز.

### اختراق موريتانيا للآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان

في عام 2016، حققت موريتانيا انتصارات متتالية في آليات الأمم المتحدة حيث تم انتخابها في لجنة حقوق الإنسان، في شخص السيد با مريم كويتا، وفي اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع السيدة عائشة فال ميشيل فرجيس وفي اللجنة الفرعية للوقاية من التعذيب مع السيد حيمود ولد رمضان. وقبل ذلك في عام 2010، تم انتخاب موريتانيا لمدة ثلاث سنوات في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بأغلبية 167 صوتا من 183 شاركوا في التصويت، قبل انتخابها في منصب نائب رئيس تلك الهيئة عام 2013. ومؤخرا، في شهر يونيو 2015، انتخبت بلادنا ببراءة في لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في شخص السيدة يمهله منت محمد.



وتشكل هذه النجاحات الكبيرة ثمرة لإرادة سياسية حقيقية لترقية وحماية حقوق الإنسان وللأعمال الميدانية الملموسة، دون نسيان نشاط وحصافة ممثلي مفوضية حقوق الإنسان خلال دورات الأمم المتحدة ودعم الدبلوماسيين الموريتانيين في جنيف ونيويورك وجميع أنحاء العالم.



لقاء في الدوحة (قطر) بين مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والمفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، السيد زيد رعد الحسين

على المستوى الوطني، طورت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني شراكات مع المنظمات الدولية المقيمة في موريتانيا ومنظمات المجتمع المدني وشبكات الصحافة العاملة في مجال حقوق الإنسان. ويمكن أن نذكر في هذا السياق، على سبيل المثال، مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نواكشوط، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والمنظمات غير الحكومية وشبكة الصحفيين الموريتانيين العاملين في مجال حقوق الإنسان.

### الإنطلاقة الرسمية لأنشطة مركز الإعلام والتحسيس والتوثيق من قبل معالي الوزير الأول



جرى حفل الانطلاق الفعلي لأنشطة مركز الإعلام والتحسيس والتوثيق التابع لمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني يوم 9 سبتمبر 2016 تحت إشراف معالي الوزير الأول، السيد يحيى ولد حدمين.



## العمل الإنساني: محور أساسي بالنسبة للمفوضية

### 1. قمة اسطنبول (تركيا)

يعتبر لقاء اسطنبول أول قمة عالمية مخصصة للعمل الإنساني، وقد التأمّت في اسطنبول (تركيا) يومي 23 و 24 مايو 2016. مكنت هذه القمة من الشروع في مناقشة دولية واسعة النطاق حول طرق تكييف النظام الإنساني مع الحقائق الجديدة، بحيث يفيد المحتاجين إفادة أكثر فعالية. وتم قطع المجتمع الدولي التزامات، في قمة اسطنبول، على جبهة العمل الإنساني، من أجل الحد من المعاناة في العالم، وإيجاد حلول لبعض الإشكالية التي لا تزال بدون أفق.

لقد مثلت موريتانيا في القمة من قبل وفد برئاسة **فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز**، مما يعكس الأهمية التي توليها بلادنا للعمل الإنساني. وألقى خطاب موريتانيا خلال القمة من قبل مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني، السيد الشيخ التراد ولد عبد المالك. وفي كلمته نيابة عن رئيس الجمهورية، سلط مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني الضوء على أعمال بلادنا في مجال العمل الإنساني لفائدة اللاجئين الذين توافدوا إلى موريتانيا، في أعقاب النزاعات في منطقة الساحل ومناطق أخرى من العالم.

يتميز العمل الإنساني عن المساعدة الإنسانية بكون الأول يندرج في إستراتيجية حكومية طويلة المدى، بينما تشكل الثانية، الظرفية في كثير من الأحيان، عملا لمنظمات غير حكومية تواجه وضعية أزمة استثنائية أو كارثة طبيعية.

وفي موريتانيا، يشكل العمل الإنساني أحد المحاور الرئيسية لمهمة مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني.

وفي هذا الصدد، تعد مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني سنويا خطة عمل مستوحى إلى حد كبير من برنامج رئيس الجمهورية، وتعمل جاهدة على إنجازها رغم القيود المتعلقة بتوفر التمويلات والتكيف مع البرامج الوطنية والدولية في هذا المجال. وفي عام 2016، أنجزت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني العديد من الأعمال على المستوى الدولي والوطني.

### أ. على المستوى الدولي

أرادت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني تمييز حضور موريتانيا في كل الاجتماعات والمنتديات حيث يكتسي العمل الإنساني أي اهتمام بالنسبة للبلاد.

وفي هذا الإطار كانت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني ممثلة على أعلى مستوى، في:



## 2. المنتدى الإنساني الدولي (باكو)

ميزت موريتانيا حضورها في هذا الاجتماع الهام الذي عقد في باكو (أذربيجان)، يومي 29 و30 سبتمبر 2016، بمشاركة مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني، السيد الشيخ التراد ولد عبد المالك.

وفي الخطاب الذي ألقاه أمام المشاركين في هذا الاجتماع، جدد مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني، الشيخ التراد ولد عبد الملك، تأكيد الاهتمام الذي توليه موريتانيا للعمل الإنساني من خلال منحه مكانة بارزة في العمل العام لمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني.

يرتبط هذا الاهتمام ارتباطا واضحا «بالتحديات الكبرى الناجمة عن تزايد النزاعات المسلحة والإرهاب والكوارث الطبيعية وجميع ما يترتب على ذلك من المآسي الإنسانية»، قال مفوض حقوق الإنسان و'أعمال إنسانية.

كما يتماشى مع برنامج رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز، الذي «يركز على السياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تخفيف معاناة الشرائح الفقيرة أو الذين يعيشون ظروفًا صعبة، من جهة، ونشر السلام والأمن في منطقة الساحل والمنطقة العربية ومناطق أخرى من العالم، من جهة أخرى».

وقد مكن هذا المنتدى مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني من التعريف بشكل أفضل على المستوى الدولي، بمقاربة موريتانيا في مجال العمل الإنساني، ومحاربة الإرهاب والتطرف، وهي مقاربة تجمع في نفس الوقت بين التدابير الوقائية وإعادة التأهيل والإجراءات القضائية.

وأكد مجددا التزام موريتانيا في هذا المجال، قائلا:

«إننا في موريتانيا ملتزمون بمواصلة وتطوير الجهود لتحقيق المزيد من الرفاهية للمواطنين ولللاجئين الذين يشرفنا أن نستقبلهم على أرضنا.

كما نولي عناية خاصة لترقية المجتمع المدني لتمكينه من القيام على الوجه الأكمل بمهامه الإنسانية والتنمية.

وتابع المفوض حديثه معلنا آفاقا لقمة إسطنبول، حيث قال: «أمني كبير أن تمكننا قممتنا من التوصل إلى مقاربات تقي من النزاعات الجديدة، من جهة، وتساهم في تخفيف المعاناة الإنسانية الناجمة عن النزاعات الحالية والكوارث الطبيعية، من جهة أخرى.»

نشير إلى أن قمة إسطنبول وهي الأولى من نوعها، قد رسمت هدفا مزدوجا:

1. ضمان التزام الأطراف المعنية بمتابعة برنامج إستراتيجي يقوم بتكثيف العمل الإنساني مع التحديات الإنسانية في عام 2016 وما بعده؛

1. تطوير شراكات قوية والبحث عن حلول مبتكرة للتحديات الجديدة، بطريقة تضمن بعد القمة التنفيذ الفعلي للبرنامج الإستراتيجي المقرر.

وقد تناولت مناقشات القمة العالمية الإنسانية في إسطنبول المواضيع الرئيسية التالية:

- الفعالية الإنسانية: تطوير فهم مشترك لجميع أصحاب المصلحة، والمفاهيم الرئيسية مثل مبادئ المسؤولية والشفافية.
- تسيير المخاطر والحد من الهشاشة: إنشاء «نموذج تسيير» جديد من أجل استباق أفضل للمخاطر والمرور في كثير من الأحيان عن طريق التخطيط المشترك.
- التحول من خلال الابتكار: تحديد ودمج المنتجات والعمليات المبتكرة لمواجهة التحديات على المستوى العملي.
- تلبية احتياجات الناس الذين يعيشون داخل النزاعات: تعزيز قدرات النظام لتلبية احتياجات السكان المتضررين من النزاعات أو بأي أشكال آخر من أشكال العنف.



## II. على المستوى الوطني

### 2. دعم نزلاء سجن نواذيبو

في نفس السياق، قدمت المفوضية كذلك الدعم لنزلاء السجن المدني في نواذيبو، في إطار التدخلات التي عادة ما ينفذها القطاع لأكثر الفئات حرمانا. وهكذا، أشرف مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني الشيخ التراد ولد عبد المالك يوم 06/10/2016، في نواذيبو، على تسليم نزلاء السجن المدني في هذه المدينة كميات تشمل المواد الغذائية والفرش والبطانيات والوسائد بالإضافة إلى الملابس الرياضية. تشكل هذه الهبة واحدا من بين الأعمال الأخرى التي تقوم بها الحكومة لتحسين ظروف حبس السجناء.

حضر حفل تسليم الهبة السيد محمد فال ولد أحمد يورا والي داخلت نواذيبو والمدعي العام لدى محكمة الاستئناف، السيد أحمد ولد إسلامو، وحاكم نواذيبو، السيد أحمدنا ولد سيد ابه ومسؤولون أمنيون وموظفو السجن.

### 3. أعمال صندوق المساعدة والإغاثة الإنسانية

تم إنشاء صندوق المساعدة والإغاثة الإنسانية في عام 2015 بدلا من برنامج الأنشطة المدرة للدخل الذي انتهى في 27 فبراير 2015، وقد استجاب بالفعل لمهمته المتمثلة في مساعدة السكان الفقراء المتعرضين للصدمات الخارجية أو الداخلية، حيث أنجز 12 مشروع مدرة للدخل منها 7 متاجر جماعية و4 طواحين حبوب ومجزرة، في إطار خطة العمل لعام 2016.

إن هذه الأنشطة تندرج ضمن مكونة الأنشطة المدرة للدخل لصندوق المساعدة والإغاثة الإنسانية وقد استفادت عشر قرى في بلديات بوغادوم وأمرج وعدل بگرو من هذا البرنامج.

إذا كانت مشاركة مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني في اجتماعات دولية مثل تلك التي عقدت في اسطنبول (تركيا) وباكو (أذربيجان) تهدف إلى تسليط المزيد من الضوء على عملها لدى المجتمع الدولي والاقتراس من تجربة الآخرين، في مجال العمل الإنساني، فإن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني، طبقا لمهمتها، ومن خلال المديرية العامة للعمل الإنساني، قد قامت بتقديم الدعم لنزلاء السجن في نواكشوط ونواذيبو العاصمة الاقتصادية للبلاد.

### 1. هبات للسجون في نواكشوط



إن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني، وعيا منها بأن العمل الإنساني لا يتوقف على حدود الناس الذين يتمتعون بحريتهم ولكنهم يعيشون في محنة، فقد قدمت هبة، يوم 04/10/2016، كميات كبيرة من التمور لنزلاء سجون نواكشوط.

تم تسليم هذه الهبة إلى وزير العدل، الأستاذ إبراهيم ولد داداه من قبل مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني، السيد الشيخ التراد ولد عبد المالك، خلال حفل أقيم في السجن المدني.

وقد وضع مفوض حقوق الإنسان هذا العمل الإنساني الهادف إلى تحسين ظروف معاش السجناء، في إطار مهمة مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني. وتدل على العناية التي تعطيها الحكومة لجميع المواطنين، مهما كانت وضعيتهم.

#### 4. تنظيم يوم إعلام وتبادل مع الشركاء الفنيين والماليين

المستقبلية، بادرت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني بتنظيم يوم إعلام وتبادل مع الشركاء الفنيين والماليين، يتمثل هدفه الرئيسي، من وراء عرض مهام المفوضية وإنجازاتها وآفاقه للسنوات القادمة، في إطلاع شركاء مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني على المهام المسندة إليها بموجب المرسوم المنشئ لها وعرض الآفاق وخاصة مشاريعها وخطة عملها لعام 2017. والهدف من ذلك هو تحسين وإقناع الشركاء الفنيين والماليين بوجاهة الأنشطة المقررة وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذها.

أنجزت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني، منذ إنشائها، العديد من الأنشطة التي تسهم جميعها في تحقيق الأهداف المرسومة لها. ومع ذلك، ورغم كل الجهود، فقد لوحظ أن القطاع يعاني من عدم الرؤية بالفعل، وخاصة تعدد الفاعلين الذين يتدخلون في مجالات اختصاصها، ولاسيما على صعيد العمل الإنساني.

وهكذا، من أجل إعلام أفضل للشركاء الفنيين والماليين حول مهامها ولتحسين تنسيق الأعمال

#### صندوق المساعدة والإغاثة الإنسانية

دعم عمليات إعادة تأهيل المراكز الصحية أو ترميم المدارس في ظرفية الطوارئ، وبرامج المساعدة الطبية والغذائية والتزويد بالمياه والصرف الصحي لفائدة السكان في مناطق المحرومين واللاجئين والمشردين؛ تقديم المنح المالية للمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني؛

إنشاء مخزون من المواد الغذائية وغير الغذائية تسير من قبل مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني.

مكونات صندوق المساعدة والإغاثة الإنسانية هي:

مكونة الطوارئ: مخزون من الموارد غير الغذائية (الخيام والبطانيات والفرش وأدوات المطبخ) وكميات غذائية (صناديق مجمدة).

مكونات الانتعاش: البنية التحتية الأساسية، دعم المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال، وكميات غذائية في السجون

مكونة الأنشطة المدرة للدخل: صندوق خاص لتمويل الأنشطة المدرة للدخل.

مكونة تسيير وتنسيق المشروع: أجور فريق المشروع ونفقات التسيير.

تم إنشاء صندوق المساعدة والإغاثة الإنسانية في عام 2015 عند انتهاء برنامج الأنشطة المدرة للدخل في 27 فبراير 2015. وإن صندوق المساعدة والإغاثة الإنسانية المدمج في الهيكل التنظيمي الجديد الذي اعتمده مجلس رقابة مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني بتاريخ 30 يناير 2015، يستجيب للإستراتيجية الجديدة لمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني المتمحورة حول تحسين قدرة وفعالية السلطات العمومية في الاستعداد والاستجابة للكوارث وتحقيق أقصى قدر من المساعدة المنسقة والمناسبة للضحايا. وينبغي أن تكون نقطة قوته، قبل كل شيء، القدرة على التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في حالة الكارثة وضمان التنسيق والتنفيذ الفعالين لخطة العمل الموضوعة انطلاقاً من التقييم من أجل تقديم الاستجابة المناسبة للكوارث.

ويندرج المشروع في الهدف العام للمحور 2 من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر: «إرساء النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء» ويسعى إلى تحقيق الأهداف الخاصة التالية:

ضمان الإجراءات المباشرة: إرسال الأدوية والمعدات الطبية والمواد الغذائية ومواد الإيواء ... إلى السكان المتضررين من الأزمات والكوارث؛



## خارطة الطريق لاستئصال أشكال الرق المعاصرة: مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني على الخطوط الأمامية للتحسيس

أجل إنهاء أشكال الرق المعاصرة. كما تم تنظيم العديد من من ورشات وملتقيات الإعلام والتحسيس من قبل مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني لفائدة قادة الرأي، مثل وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، لتعبئتهم على جبهة محاربة مخلفات الرق، الشيء تشكل أولوية بالنسبة للحكومة الموريتانية.

وطبقا لخطة العمل الوطنية لتنفيذ توصيات خارطة الطريق من أجل استئصال أشكال الرق المعاصرة، قامت المفوضية بالأعمال التالية خلال الفترة 2015 - 2016 :

### 1. تنفيذًا للمكونة المتعلقة ببرامج التحسيس حول نزع الشرعية عن ممارسة الإسترقاق، التي قامت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني بما يلي:

تنظيم ورشتين للتحسيس لفائدة قادة المجتمع المدني ووسائل الإعلام حول التشريع المناهض للعبودية؛

إنشاء شبكة من الصحفيين المتخصصين في محاربة مخلفات الرق، بالشراكة مع وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني؛

تنظيم قوافل التحسيس لفائدة الأشخاص المتضررين

لمواجهة واستئصال أشكال الرق المعاصرة، اعتمدت الحكومة الموريتانية يوم 6 مارس 2014 خارطة طريق من 29 نقطة - انظر المؤطر - وتم اعتماد خطة عملها الوطنية يوم 30 سبتمبر عام 2014، وتشمل ثلاثة محاور رئيسية هي:

1. إصلاح الإطار القانوني،

2. التحسيس،

3. البرامج الاجتماعية والاقتصادية .

لقد أنشأت الحكومة لجنة وزارية تجتمع برئاسة **معالي الوزير الأول** لتنفيذ ومتابعة وتقييم خطة العمل هذه. ويبرز هذا الإجراء الأهمية التي توليها الحكومة الموريتانية لهذه الإشكالية الاجتماعية. وقد كلفت هذه اللجنة بوضع وتنفيذ خطة عمل وطنية أشاد بها المجتمع الدولي والرأي العام الوطني.

وتعمل لجنة فنية لمتابعة تنفيذ خارطة الطريق دون كلل أو ملل منذ سنتين لضمان تنفيذ إجراءات وتوصيات خطة العمل الوطنية. وتتولى مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني سكرتارية هذه اللجنة.

وبالإضافة إلى هذه المهمة، قامت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني بعدة نشاطات تحسيس أوصت بها خطة العمل الوطنية.

يشارك علماء وفقهاء وبعض منظمات المجتمع المدني في هذه الأنشطة التحسيسية. وهكذا فإن «قوافل» التحسيس قد جابت عشر ولايات من البلاد في عامي 2015 و 2016 لنشر التسامح والممارسات الجيدة من



- نشر عدد خاص من الجريدة الرسمية يشمل المعاهدات الدولية الرئيسية التي صادقت عليها موريتانيا والمتعلقة بحقوق الإنسان؛
- تنظيم ثلاث ورشات لتكوين القضاة وأعوان القضاء وممثلين عن المجتمع المدني ووسائل الإعلام حول النصوص القانونية الدولية التي صادقت عليها موريتانيا والمتعلقة بحقوق الإنسان. تم تنظيم الورشة الأولى في نواكشوط والثانية في نواذيبو والثالثة في ألأك. ومن المقرر أن تعقد الورشة الرابعة من هنا لنهاية عام 2016 في كيفة.

### الاستعراض في منتصف الطريق

نظمت الحكومة يوم 26 مايو 2015 في قصر المؤتمرات بنواكشوط، ملتقى الاستعراض في منتصف الطريق متبعة وتقييم لإنجازات خطة العمل الوطنية لمحاربة مخلفات الرق.

جرى هذا الملتقى تحت إشراف معالي الوزير الأول يحيى ولد حدمين. وتم إحصاء واستعراض جميع الأعمال التي تقوم بها مختلف القطاعات المعنية بخارطة الطريق والتي تم استعراضها. وبهذه المناسبة، قال الوزير الأول إن ترقية وحماية حقوق الإنسان يشكلان أولوية في البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، فخامة السيد محمد ولد عبد العزيز، باعتباره ركيزة أساسية لإقامة دولة القانون والمؤسسات، وإرساء قيم الحرية والديمقراطية وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق التنمية والازدهار في بلادنا.

وأشار في هذا الصدد إلى أن محاربة أشكال الرق المعاصرة تحتل مكانة متميزة، نظرا لأهميتها من أجل الاستئصال النهائي ع لجميع أشكال التمييز والتفاوت بين أفراد المجتمع، وتعزيز التماسك الاجتماعي، واحترام كرامة الإنسان والحق في الحياة الكريمة، في إطار مجتمع المساواة الذي يعيش مواطنوه في جو من التنمية والسلام والاستقرار.

من مخلفات الرق حول حقوقهم. وقد جابت هذه القوافل عدة قرى في عشر ولايات من البلاد: البراكنة، لعصابه، غورگول، الترازة، تريس زمور، آدار، إينشيري، الحوض الشرقي، الحوض الغربي، وتكانت.

### قوافل التحسيس: حوار مثمر مع سكان المواطن القروية

تهدف هذه القوافل إلى تحسيس السكان المحليين حول حقوقهم وواجباتهم وإطلاعهم على مجموعة القوانين وانظم التي صادق عليها المشرع الموريتاني للقضاء على مخلفات الرق وإعطاء جميع المواطنين حقوقهم في النفاذ إلى عمل مدفوع الأجر، ناهيك عن حق جميع الأطفال في سن الدراسة في النفاذ إلى التعليم. من خلال التعليم والتكوين يمكن تحسين مستوى معاش هؤلاء السكان الذين كانوا يعانون من مخلفات العبودية. تناول العلماء والقانونيون وممثلو المجتمع المدني على التوالي الكلام أمام هؤلاء الجماهير للرد على إشكالياتهم الخاصة، مشددين على العقوبات التي يتعرض لها أولئك الذين لا يمثلون القانون الذي يجرم ممارسات الرق البائدة في موريتانيا، والذي تم رفع محاربة مخلفاته إلى مستوى أولوية وطنية بالنسبة للحكومة، التي قامت بتنفيذ برامج موجهة لفائدة هؤلاء السكان الذين لا يزالون يعانون من تلك المخلفات. وتنفذ هذه البرامج الاقتصادية والاجتماعية للنفاذ إلى الخدمات الأساسية في إطار المهام الموكلة إلى الوكالة الوطنية التضامن لمحاربة مخلفات الرق ولدمج ومحاربة الفقر: بناء المدارس في آدوابه، والمراكز الصحية، وإنشاء خطوط القروض الصغيرة، خاصة لفائدة الأسر، بالإضافة إلى التحويلات النقدية، الخ ...

### 2. في إطار تعميم النصوص المتعلقة بمحاربة العبودية، قامت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني بالأنشطة التالية:

- في شراكة مع وسائل الإعلام، تنظيم عدة حلقات نقاشية حول عدم شرعية الممارسات الاسترقاقية؛

## التوصيات 29 لتنفيذ خارطة الطريق

**التوصية 13:** تشجيع روح المبادرة لدى ضحايا الرق  
**التوصية 14:** تسهيل النفاذ إلى الحالة المدنية للأشخاص دون نسب.  
**التوصية 15:** تشجيع التعليم الإلزامي للأطفال والتكوين المهني للبالغين  
**التوصية 16:** تعزيز التمييز الإيجابي في التوظيف  
**التوصية 17:** إدراج بنود في الاتفاقات بين الدولة والشركات الدولية تحظر على هذه الأخيرة العمل القسري وعمل الأطفال.  
**التوصية 18:** السهر على إنشاء ظروف العمل بما يتماشى مع المعايير الدولية للشغل  
**التوصية 19:** إرغام الشركات على وضع مدونات السلوك الحسن  
**التوصية 20:** وضع وتنفيذ مشاريع التنمية لفائدة العبيد السابقين  
**التوصية 21:** مساعدة ضحايا الرق منذ انطلاق المسطرة حتى نهاية المحاكمة  
**التوصية 22:** وضع برامج التحسيس حول نزع الشرعية عن العبودية  
**التوصية 23:** تعميم النصوص المتعلقة بمحاربة العبودية والقيام بالتحسيس عن طريق نالملصقات والمناقشات والشعارات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية  
**التوصية 24:** تشجيع تخصص للقضاة وأعوان القضاء في تطبيق القانون.  
**التوصية 25:** سن يوم وطني لمحاربة العبودية  
**التوصية 26:** إشراك المجتمع المدني في جميع مراحل الأعمال المقام بها والبرامج المؤسسات  
**التوصية 27:** تعزيز وسائل عمل المنظمات غير الحكومية  
**التوصية 28:** إنشاء لجنة لمتابعة جميع التدابير المبرمجة والأنشطة المقترحة  
**التوصية 29:** يجب القيام بتقييم دوري للعمل المقام به حتى بلوغ الأهداف

(السيدة غولنارا شاهينيان السيدة، الممثلة الخاصة المكلفة بالأشكال المعاصرة للعبودية)

**التوصية 1:** تعريف العبودية بالرجوع إلى معاهدة 1956.

**التوصية 2:** اعتبار كافة أشكال الرق المعاصرة (الوراثي، عبودية بسبب الدين، والعمل القسري، والزواج المبكر، الخ).

**التوصية 3:** حظر جميع أشكال التمييز.

**التوصية 4:** تخصيص تعويضات مدنية لضحايا الممارسات الاسترقاقية.

**التوصية 5:** إدراج أحكام لتأهيل الضحايا

**التوصية 6:** النص على تقديم المساعدة لضحايا العبودية.

**التوصية 7:** إنشاء الظروف المواتية لتكافؤ فرص النفاذ إلى الملكية العقارية

**التوصية 8:** المصادقة على النصوص المرتبطة بالقانون 2007.048

**التوصية 9:** السهر على تنفيذ قرارات المحاكم القاضية تعويض ضحايا الرق

**التوصية 10:** تعزيز النظام القانوني المتعلق بالتمييز الإيجابي لصالح النساء والأطفال.

**التوصية 11:** إنشاء مؤسسة رفيعة المستوى، ممولة من قبل الدولة (وكالة أو مرصد أو لجنة) متخصصة في مكافحة مخلفات الرق ومكلفة بالدمج الاقتصادي والاجتماعي للضحايا. ويجب على هذه المؤسسة إجراء تحقیقات مستقلة وأن تكون مؤهلة للدعاء بالحق المدني في قضايا الرق باستخدام محامين مستقلين.

تتكون هذه المؤسسة من موظفين عموميين، وأعضاء المنظمات غير الحكومية الحقوقية، ولها مكاتب جهوية وتضع إستراتيجية وطنية للتحسيس ومحاربة العبودية.

**التوصية 12:** إنشاء وضمان متابعة هياكل التعليم في المناطق ذات الأولوية

# مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني: شهادات الرضاء

## السنية يرهاها الله، رئيسة جمعية النساء المريات والتعليم من أجل ترقية حقوق الإنسان

«إن جمعية النساء المريات من أجل ترقية حقوق الإنسان التي أسسها يشرفها ويسعدها أنم تقيم تعاونا وثيقا مع مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني. وقد تأسست هذه الشراكة على الدوام بين المجتمع المدني ومفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني.

وبصفتي عضوا في المجتمع المدني، أهني وأشكر مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني على مساعده ودعمه الفني.

وأعتمد هذه الفرصة لأوجه نداء إلى مسؤولي هذه المؤسسة من أجل المساهمة في تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني وخاصة تلك العاملة في مجال حقوق الإنسان.»

## عمر المختار، رئيس شبكة الصحفيين الموريتانيين لحقوق الإنسان

«تم إنشاء شبكة الصحفيين الموريتانيين لحقوق الإنسان يوم 24 فبراير 2016.

وقد رسمت الشبكة لنفسها مهمة تحسيس فاعلي المجتمع المدني والقادة السياسيين والسكان حول مختلف مجالات حقوق الإنسان لتمكينهم من معرفة حقوقهم والمطالبة بها في حالات الانتهاكات.

لقد وضعت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني وشبكة الصحفيين الموريتانيين لحقوق الإنسان برنامجا طموحا لتكوين وتأطير مهني وسائل الإعلام في مجال حقوق الإنسان.

كما قررت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني وشبكة الصحفيين الموريتانيين لحقوق الإنسان تتابعا معا تنفيذ حقوق برامج الإنسان، من خلال دعم ضحايا الانتهاكات، والكشف عن الخروقات والقيام بحملات لترقية حقوق الإنسان في موريتانيا.

## السيدة أفا رانج، منسقة مشروع ترقية حقوق الإنسان والحوار حول حقوق الإنسان (التعاون الفني الألماني) في موريتانيا:

«أنا سعيدة جدا بالشراكة بين التعاون الفني الألماني GIZ ومفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني.

وبفضل هذا التعاون المثمر، تمكنا معا، من خلال مشروع ترقية حقوق الإنسان والحوار حول حقوق الإنسان، من تحقيق العديد من الأنشطة في عام 2016.

ونستطيع أن نذكر، من بين إنجازات أخرى، إعداد صندوق يشمل المعاهدات الدولية التي صادقت عليها موريتانيا والقوانين الوطنية ذات الصلة، وورشات تحسيس القضاة في نواكشوط ونواذيبو، حول العدد الخاص من الجريدة الرسمية المتعلق بالمعاهدات الدولية التي صادقت عليها موريتانيا والتكوين الأساسي، بالتعاون مع المدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، لفائدة 60 صحفيا في موضوعات «حقوق الإنسان».

وأشير إلى أن هذا الصندوق الذي يحتوي على المعاهدات قد حظي بتقدير كبير من قبل القضاة. ويشكل أداة عملية للباحثين والطلاب والصحفيين.

ويجري إنجاز أنشطة أخرى مثل تأطير 20 صحفيا تم انتقاؤهم وسيتعاون معهم مشروع ترقية حقوق الإنسان والحوار حول حقوق الإنسان في إطار مقاربة مستمرة لترقية حقوق الإنسان. وسيتم تنظيم ورشات مشابهة لورشات نواكشوط ونواذيبو لفائدة القضاة في ألأگ (البراكنة) وكيفه (لغصابه).

وعلى ضوء التقدم الذي حققته مؤسساتنا معا، فإننا نطلب المزيد من التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني التي ننوي أن نحقق معها المزيد من الأنشطة في إطار ترقية حقوق الإنسان.





# مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني: المهام والهيكل

## 1. الديوان:

- مفوض،
- مفوض مساعد،
- مكلفان بمهمة،
- مفتش عام،
- بمساعدة مفتشين
- مستشار قانوني،
- مستشار مكلف بمراقبة التسيير،
- مستشار مكلف بتعزيز القدرات والتحسين،
- مستشار مكلف بالاتصال والعلاقات العامة،
- مستشار مكلف بالتخطيط والتعاون والمتابعة والتقييم.

## 2. المديريات المركزية:

- أ. المديرية العامة لحقوق الإنسان وتتكون من مديرتين (02):
- مديرية ترقية حقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي
- مديرية حماية حقوق الإنسان والالتزامات الدولية
- ب. المديرية العامة للعمل والوقاية الإنسانيين وتتكون من مديرتين (02):
- مديرية ترقية العمل الإنساني
- مديرية التحمل والرعاية الإنسانية
- ج. المديرية الإدارية والمالية

## 3. البرامج الوظيفية:

- أ. صندوق المساعدة والإغاثة الإنسانية؛
- ب. مركز الإعلام والتحسيس والتوثيق.



تم إنشاء مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني بموجب المرسوم رقم 216 - 2014 الصادر بتاريخ 12/11/2014، الذي يلغي المرسوم رقم 247/2008 الصادر بتاريخ 24/12/2008 ويحل محله ويشكل إدارة مهمة تتمتع في تسييرها من الاستقلالية الإدارية والمالية.

تقع مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني تحت الوصاية المباشرة للوزير الأول وتسير من قبل مجلس رقابة برئاسة المفوض، ويمثل أعضاؤه الإدارات المعنية بمهمتها ومجالات تدخلها، وكذا ممثل لعمالها، بصفة مراقب.

وبشكل عام، تكلف المفوضية بتصوير وترقية وتنفيذ السياسة الوطنية في مجال حقوق الإنسان والعمل الإنساني من خلال التدخل في المجالات المحددة التالية:

### أ. حقوق الإنسان

- وضع وتنفيذ السياسة الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها من خلال:
- ترقية ونشر حقوق الإنسان،
- حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها.

### ب. حقوق الإنسان

- ترقية السياسة الوطنية في مجال العمل الإنساني، وذلك بالتعاون مع القطاعات الأخرى؛
- دعم وتنفيذ كافة الأنشطة التي تشجع الحماية والتكفل أو تحسين ظروف معاش الفئات الهشة من خلال برامج موجهة نحو التوزيع العادل للخدمات الأساسية.
- والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، والمكتب مسؤول عن:

### ج. الهيكل التنظيمي

- يهدف الهيكل التنظيمي الجديد إلى تزويد المفوضية بالكيانات والهيكل التي تمكنها من الأداء الأمثل للمهمة الموكلة إليها، وهي: تصور وترقية وتنفيذ السياسة الوطنية في مجال حقوق الإنسان والعمل الإنساني، ويبدو على النحو التالي: